

## مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية\*

د. غسان فلاح المطارنة  
أستاذ مشارك - قسم المحاسبة  
كلية إدارة المال والأعمال  
جامعة آل البيت  
المملكة الأردنية الهاشمية

د. جمال عادل الشرايري  
أستاذ مشارك - قسم المحاسبة

### ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال العاملين، جودة المنتج وحماية المستهلك، البيئة، وخدمة المجتمع المحلي. ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد استبانة وزعت على عينة من المدققين بلغت (90) مدققاً، وقد تم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي Spss. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين وفي التكاليف البيئية وجودة المنتج وحماية المستهلك بدرجة متوسطة، إلا أن التزام المدققين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي لم يكن بدرجة كافية. وقد أوصت الدراسة بضرورة ازدياد اهتمام المدققين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع، كذلك أن يقوم المدققون بالإفصاح عن حالات عدم الالتزام من قبل الشركات بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي أو الشركات التي تسبب أضراراً للبيئة.

### مقدمة:

نتيجة التطورات السريعة التي شهدها العالم في مختلف المجالات خاصة النواحي الاقتصادية كان لا بُد من مواكبة هذه التطورات، وذلك من خلال ظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي لاقت اهتماماً واسعاً من قبل العديد من الدول. والتي تطالب المنشأة بتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة. لذلك لا بُد من القيام بتدقيق هذا الأداء من قبل مدقق الحسابات وبذل العناية الخاصة في هذا المجال. لقد جاءت الفقرة رقم (1/أ/195) والفقرة رقم (200) والفقرة رقم (6/ب/20) و(18) و(16) والفقرة رقم (10/د) من قانون الشركات الأردني حول إلزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق تكاليف الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة العامة الأردنية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

### مشكلة الدراسة:

أصبحت المجتمعات تطالب المنشآت بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عن تكاليف هذه المسؤولية، مما أدى إلى الحاجة إلى تدقيق تكاليف الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية في تلك المنشآت، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

\* تم تسلم البحث في يونيو 2011، وقُبل للنشر في سبتمبر 2011.  
استبانة البحث متوفرة لدى إدارة المجلة لمن يرغب في الاطلاع عليها.

- 1- هل يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين؟
- 2- هل يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العوامل البيئية؟
- 3- هل يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك؟
- 4- هل يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي؟

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التزام الشركات المساهمة العامة بالوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، والذي تحث عليه اللجان الدولية والجمعيات، مثل جمعية حماية المستهلك وغيرها، مما أدى إلى زيادة الاهتمام من قبل لجان التدقيق وقوانين الشركات بأن يتم تدقيق تكاليف هذا الأداء لكونه يقدم معلومات ذات أهمية للمستثمرين والملاك والجهات الأخرى ذات العلاقة.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- 1- مدى التزام مدقي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين.
- 2- مدى التزام مدقي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال البيئة.
- 3- مدى التزام مدقي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك.
- 4- مدى التزام مدقي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث غُطي الجانب النظري من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات المتخصصة والدراسات المنشورة. في حين غُطي الجانب العملي من خلال استخدام استبانة مخصصة لغرض اختبار الفرضيات في ضوء متغيرات الدراسة.

#### مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية والبالغ عددها (53) وفقاً لإحصائيات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وتتكون عينة الدراسة من (106) مدققين بواقع استبانتين لكل مكتب، وقد تم استرجاع (90) استبانة صالحة للتحليل.

#### حدود الدراسة:

تم اختيار الشركات المساهمة العامة الأردنية لكونها ملزمة بتدقيق حساباتها بشكل عام وتدقيق تكاليف الأداء الاجتماعي بشكل خاص، وفقاً لقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997. حيث إن هذه الشركات تساهم مساهمة فاعلة في المسؤولية الاجتماعية.

## الدراسات السابقة:

## الدراسات العربية:

دراسة (الصلاحات، 2006) التي ألفت الضوء على مدى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين للتدقيق الاجتماعي من خلال التعرف على مدى وعي المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي ومتطلبات وإجراءات تنفيذه. وتكونت عينة الدراسة من (65) مدققاً من المجتمع الكلي البالغ (520) مدققاً بنسبة (12.5%) من المجتمع الكلي. واستخدمت الدراسة وسيلة الاستبانة في جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن التدقيق الاجتماعي غير مستخدم في الأردن، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين كل من العمر الزمني وعدد العاملين في مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق الأردني بمكتب تدقيق عالمي - ومستوى تطبيق التدقيق الاجتماعي.

دراسة (سعادة والعقدة، 2006) التي هدفت إلى التعرف على مدى إدراك مدققي الحسابات الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي. كما هدفت إلى تحديد مفهوم المراجعة الاجتماعية (التدقيق الاجتماعي) وبيان أهمية وجود قواعد وأسس قانونية يستند إليها المدقق في تنفيذ وإنجاز التدقيق الاجتماعي. تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع المدققين الخارجيين الممارسين للمهنة في مكاتب التدقيق من جميع فئات الترخيص وعددهم (400) مدققاً ومسجلين لدى جمعية مدققي الحسابات. وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق الأردنية تتبنى رؤية واضحة ومتكاملة للتدقيق الاجتماعي، وأن إدارات ومكاتب التدقيق الأردنية تدرك معنى التدقيق الاجتماعي.

دراسة (الشصيل، 2009) التي هدفت إلى وضع نموذج مقترح لمعالجة معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن والبالغ عددها (92) شركة. ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث بالتطبيق على جميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (458) مدققاً. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة أعدت خصيصاً لهذه الدراسة، وتأكد من صدق الاستبانة وثباتها. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (المعوقات): (نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وقناعة الإدارة العليا بأهمية التدقيق الاجتماعي، ووجود أساليب خاصة للتدقيق الاجتماعي، ووجود قواعد وأسس قانونية للتدقيق الاجتماعي، ووعي المدققين بمفهوم التدقيق الاجتماعي) - على تطبيق التدقيق الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. بينما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (المعوقات): (وجود الكفاءة والخبرة لدى المدقق، وتدريب وتأهيل المدققين حول التدقيق) - على تطبيق التدقيق الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. يضاف إلى ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي على تطبيق التدقيق الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن تعزى للمتغيرات (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية، والشهادات المهنية).

## الدراسات الأجنبية:

دراسة (Greenwood, 2005) التي هدفت إلى تحديد مدى التزام الشركات الأسترالية بمعايير التدقيق الاجتماعي حسب المعيار (AA1000). وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات الأسترالية وعددها (50) شركة صناعية مساهمة، استخدمت الدراسة استبانة تتعلق بمدى التزام الشركات المقصودة بالمعيار (AA1000)، وقام الباحث بتوزيعها على عينة الدراسة. وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي أظهرت نتائج الدراسة، وجود التزام واضح لدى الشركات عينة الدراسة بمعيار التدقيق الاجتماعي (AA1000)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الالتزام تعزى لحجم الشركة وموقعها وعدد العاملين فيها.

دراسة (Zhang & Gao, 2006) التي هدفت إلى تحديد مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي، كأداة لإشراك أصحاب المصالح في تقييم أداء الشركة. اعتمدت هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة التي كتبت حول الموضوع، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً دالاً للتدقيق الاجتماعي على أداء الشركة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأن أصحاب المصالح لهم دور هام وفعال في تحديد كيفية تحسين أداء الشركة، وركزت الدراسة أيضاً على أهمية مفهوم التدقيق الاجتماعي وممارسته في قطاع الشركات.

دراسة (Muljono, 2008) التي ركزت على التدقيق الاجتماعي وأهميته في التدقيق على الأداء الاجتماعي للشركات، على اعتبار أن التدقيق الاجتماعي هو عبارة عن عملية تمكن الشركة من تقييم أدائها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بالإضافة إلى التأكد من تحقيق الشركة لأهدافها المحددة مسبقاً. اعتمدت الدراسة على وسيلة المقابلة حيث تمت مقابلة (103) مدققين حسابات داخليين في (25) شركة صناعية أمريكية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتدقيق الاجتماعي على تعزيز قدرة الشركة على تحقيق الأهداف غير المالية للشركة من خلال الرقابة المنتظمة لأداء ووجهات نظر أصحاب المصالح (Stockholders) في الشركة، حيث يعتبر أصحاب المصالح أحد أهم مدخلات عملية التدقيق الاجتماعي مثل: (الموظفين، الزبائن، المتطوعين، المتعاقدين، المزودين، والمجتمع المحلي).

وبناءً على ما سبق، فقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة والأسئلة المتعلقة بالدراسة والأهداف وتصميم الاستبانة والاعتماد على التوصيات.

## الإطار النظري للدراسة:

### التدقيق الاجتماعي:

لقد أصبح شائعاً في الأدب المحاسبي البحث في المحاسبة الاجتماعية (قياس الأداء الاجتماعي للشركات) أو ما تساهم به هذه الشركات في تحسين الظروف البيئية للعاملين فيها، وعملاتها والبيئة المحيطة بها، والمجتمع المحلي بشكل عام، وبشكل عام فإن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى تحقيق فهم أفضل لكيفية عمل الشركة وسعيها لتحقيق قيمها، ورفع مستوى أهدافها الاستراتيجية سنة بعد أخرى، وأهداف جمهورها، وإحداث تغيير وتحسين وتطوير أعمالها (محمد وعبد المجيد، 1992، ص24).

كذلك يمكن تعريف التدقيق الاجتماعي بأنه: "تقييم وفحص المساهمات الاجتماعية لشركات الأعمال في مختلف المجالات" (الغالبى والعامري، 2007).

وعرفه الحسني (2003، ص8) بأنه: "عملية فحص منتظمة أو عملية جمع أدلة وقرائن بصورة منتظمة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركة ممثلاً في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى كفاية ملاءمة الإفصاح في القوائم المالية والتقارير الاجتماعية في التعبير عن مدى التزام الشركة بتنفيذها لمسئوليتها الاجتماعية، ومدى فاعلية أداء الشركة لهذه المسؤوليات في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة والمقبولة والملائمة، ثم التقرير عن ذلك كله للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها".

### أهداف التدقيق الاجتماعي:

يهدف التدقيق الاجتماعي بشكل عام إلى:

- 1- يسمح للشركة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية.
- 2- يسمح لجمهور الشركة بالتأثير على أدائها وسلوكها والتأثير على سياساتها المستقبلية.
- 3- الكشف عن مدى صحة ودقة البيانات المتعلقة بأنشطة الشركة الاجتماعية.
- 4- يسمح لممولي الشركة ومقرضيها، وجمهورها بالحكم على ما إذا كانت الشركة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية.
- 5- إصدار تقرير فني محايد يتضمن النتائج التي توصلت إليها عملية التدقيق كي يتسنى للجهات المهتمة أن تستفيد من هذه المعلومات (Zadek, 2000, p.12).

إن التدقيق الاجتماعي يساعد الشركة ويشجعها باستمرار على الإشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، لذلك يمكن تحديد ستة مبادئ تشكل الأساس للتدقيق الاجتماعي الجيد، وهي:

- 1- **نظرة شمولية (متعددة):** أي أن التدقيق الاجتماعي لا بد أن يعكس وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بالشركة وهم جمهورها.
- 2- **شامل:** أي أن التدقيق الاجتماعي لا بد أن يركز ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع.
- 3- **مقارن:** أي أن التدقيق الاجتماعي لا بد أن يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء الشركة عبر السنوات بأداء الشركات المماثلة وبالأداء المعياري للصناعة.
- 4- **منتظم:** يجب أن ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم وليس مؤقتاً أو لمرة واحدة في العمر.
- 5- **مراجعة (فحص):** يجب أن تفحص الحسابات الاجتماعية سنوياً بواسطة شخص أو أكثر (محايدين).
- 6- **الإفصاح:** يجب أن تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة للجميع (Abu-Baker, 2000, p.12).

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدراسات أبرزت أهمية القيام بالتدقيق الاجتماعي، وبينت أسباب ظهور مثل هذا النوع من التدقيق، منها دراسة (Ariche, 1991)، ويمكن إجمالها كما يلي:

- 1- أهمية ظهوره من خلال القيام بمراجعة تقارير الأداء الاجتماعي والخروج بالتوصيات العلمية المحايدة حولها.
- 2- أهمية وجود تقارير تقييم الأداء الاجتماعي للشركات.

- 3- عدم الاكتفاء بالقياس النقدي لتقييم الأداء الاجتماعي وأهمية استتباط نظم قياس أخرى قد تكون وصفية أو كمية.
  - 4- أهمية قياس الأداء الاجتماعي للشركات.
  - 5- أهمية مراجعة ومراعاة الوحدات الاقتصادية للأثار الاجتماعية المؤثرة.
- إن ظهور التدقيق الاجتماعي كنوع جديد من أنواع التدقيق كان له مبررات عديدة، وقد أشار إليها (الحسني، 2003، ص24)، وهذه المبررات هي:
- 1- المبرر الاقتصادي: يتمثل هذا المبرر في بيان مدى مساهمة الوحدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
  - 2- المبرر الاجتماعي: يتمثل في بيان مدى العائد الاجتماعي من خلال تنفيذ الشركة للأنشطة الاجتماعية المختلفة.
  - 3- المبرر المحاسبي: يتمثل هذا المبرر في زيادة المنافع المستخلصة من المعلومات بما يجعلها أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

#### مجالات عمل التدقيق الاجتماعي:

يشير (الشرع، 2002، ص34)، إلى أن نطاق التدقيق الاجتماعي يشمل عدة أمور، هي:

- 1- الموازنة التقديرية لتقييم الأداء الاجتماعي.
- 2- التقارير والدراسات الخاصة بالبرامج والخطط الاجتماعية المستقبلية.
- 3- السجلات والتقارير والدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
- 4- العمليات الخاصة بالأنشطة والمسؤوليات الاجتماعية.
- 5- السجلات والدفاتر والقوائم المالية التي تتضمن البيانات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للشركة.
- 6- التقارير السنوية التي تعدها الشركات.
- 7- أية قوائم أخرى تتضمن بيانات عن الأنشطة والمسؤوليات الاجتماعية للشركة.

كما أشار (الحسني، 1996) إلى أن مجالات التدقيق الاجتماعي تكون بتقييم نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ مجالات الأداء الاجتماعي، ومراجعة الخطط والسياسات الاجتماعية للشركة، إضافة إلى التحقق من مساهمة الوحدة للتشريعات الاجتماعية، وفحص التقارير الاجتماعية، وأخيراً، تقييم كفاءة وفاعلية البرامج والأنشطة الاجتماعية، وبناءً عليه يمكن تلخيص مجالات التدقيق الاجتماعي بما يلي:

#### أولاً- بالنسبة لتدقيق الأداء الاجتماعي نحو العاملين:

ينبغي أن يقوم المدقق بالتحقق من مبالغ الأجور والرواتب والمكافآت والحوافز والبدلات والمنح والإعانات للتأكد من صرفها بالكيفية السليمة والوقت اللازم وفي المكان السليم، والتأكد من أن ما يحصل عليه العاملون من هذه العناصر هو مستوى مناسب ومقبول يتقارب مع ما يحصل عليه أقرانهم بالشركات المماثلة. وأيضاً، التحقق من إجراءات إعانات الوفاة والعجز الكلي والعجز الجزئي ومكافآت التقاعد وإجراءات الرواتب الإضافية للتأكد من كفايتها وسلامتها، وملاءمتها، وأن هذه المبالغ مرضية ومناسبة من ناحية، وتصرف بانتظام من ناحية أخرى. ومراجعة إحصائيات العمل وإحصائيات

الأمراض المهنية، والمبالغ التي أنفقتها الشركة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف ونظم العلاج، والتحقق من سلامة بيئة العمل، وتوافر كل وسائل الوقاية والعلاج المناسبة.

كما يظهر دور التدقيق نحو العاملين في تقييم نظام التدريب وإجراءاته ومراجعة إحصائيات المتدربين داخل الشركة وخارجها، والمبالغ التي أنفقت على التدريب، ومتوسط نصيب الفرد من هذه المبالغ، ثم التحقق من مدى اكتساب المتدربين للمهارات والمعارف اللازمة تمهيداً لإتاحة الفرص للترقية والتدرج الوظيفي وتحسين الأداء، والمبالغ المنفقة على النوادي والحفلات والمصايف والأنشطة الرياضية، ثم التعرف على أعداد المستفيدين من هذه الأنشطة، ثم التأكد من فعالية هذه الخدمات وتقديمها بشكل مناسب لأكبر عدد من المحتاجين إليها، وكذلك الإنفاق على إسكان العاملين، سواء المبالغ المنفقة في مجال إنشاء المساكن أو في مجال استئجار مساكن أخرى. والتعرف على صحة وسلامة الإنفاق من ناحية، والتعرف على الأعداد المستفيدة من ناحية أخرى. ومن باب أولى التأكد من أن هذا الأداء قد استفاد منه المحتاجون إليه حسب الأولويات المحدودة من قبل الشركة دون تمييز أو محاباة.

وأخيراً، يجب أن يتم العمل على التحقق من المبالغ المنفقة في مجالات البعثات والإيفادات والإجازات الدراسية، والتأكد من صحتها شكلاً وموضوعاً من ناحية، والتعرف على كفاية النظم الموضوعية في هذا المجال وأيضاً من أن أعداد المستفيدين من هذا المجال هم المحتاجون الحقيقيون لها.

#### ثانياً - بالنسبة لتدقيق الأداء الاجتماعي نحو العملاء:

تتضمن خطوات وإجراءات التدقيق الاجتماعي أن يتم تقييم نظام التسعير ونظام التكاليف المتبعين للتحقق من صحة ومناسبة هامش الربح وعقلانية الأسعار، إضافة إلى التحقق من المبالغ المنفقة على دراسات وأبحاث التسويق والإنتاج، وكذلك مراجعة برامج الإنتاج للتحقق من سلامة الصرف وعقلانيته، وأن الشركة تبذل الجهود اللازمة لضمان تقديم السلع والخدمات بتشكيلات تناسب جميع الدخول والمستويات والأذواق، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى السلع، وفحص شكاوى العملاء ومقترحاتهم عن السلع والخدمات ودراسة أسبابها والتحرري عن إجراءات الشركة لمعالجة تلك الشكاوى، كذلك دراسة مدى توافر الأمان الكامل عند استخدام العملاء لمنتجات الشركة.

كما يجب التحقق من إجراءات التعبئة والتغليف للتأكد من توافر كل المعلومات اللازمة على عبوات المنتجات بشكل كافٍ وصادق وموضوعي، وتحديد نفقات الإعلان ومحتواها، والتأكد من ضرورة إنفاقها وصدقها وجديتها (علام، 1991).

#### ثالثاً - بالنسبة لتدقيق الأداء الاجتماعي نحو الملاك:

تتضمن خطوات وإجراءات التدقيق الاجتماعي نحو الملاك فحص سياسات البيع والتسويق والتخزين والشراء، للتحقق من أن الشركة تتخذ أسلم وأفضل الإجراءات والأساليب والسياسات المناسبة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، إضافة إلى التحقق من عناصر نفقات البيع والتوزيع ونفقات الشراء، للتأكد من جدية صرفها في المجالات الصحيحة دون تبذير أو إسراف، وأن هذه النفقات تحملتها الشركة في الوقت الصحيح والكيفية السليمة.

#### رابعاً- تدقيق الأداء الاجتماعي تجاه الطوائف الأخرى والمجتمع بشكل عام:

يظهر مجال التدقيق الاجتماعي تجاه الطوائف الأخرى والمجتمع بشكل عام من خلال تقييم برامج الشركة المتعلقة بحل مشكلات الإسكان والطرق، والقيام بالتحقق من خطط الشركة للمحافظة على مظاهر الجمال، وتشجير المناطق المحيطة، وكذلك برامج الشركة وجهودها في بيان أسباب المشكلات الاجتماعية القائمة، ومدى كفايتها في حل هذه المشكلات والقضاء عليها، ومن مبالغ الهبات والتبرعات التي تقدمها الشركة للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية وجميع هيئات النفع العام، والتأكد من كفايتها وفعاليتها. وأخيراً، التعرف على أعداد المعوقين واليتامى والأرامل والمحتاجين عمومًا في المجتمع المحيط، ومدى مساهمة الشركة في تهيئة فرص العمل لهم وتدريبهم تمهيداً لإلحاقهم بالعمل بالشركة.

#### معايير التدقيق الاجتماعي:

إن مهنة التدقيق الاجتماعي لا بد أن تنفذ من خلال معايير محددة متفق عليها، وهي لا تختلف إلا في التفاصيل عن معايير إنجاز مهمة التدقيق المالي (سعادة والعقدة، 2006).

#### المجموعة الأولى - معايير التدقيق العامة (الشخصية):

- 1- معايير التأهيل: أن يكون المدقق مؤهلاً لإنجاز مهمة التدقيق الاجتماعي، وهي ليست بعيدة عن المؤهلات اللازمة لإنجاز مهمة التدقيق المالي بالإضافة إلى وجود إمكانيات لدى المدقق للاستعانة بخبير في الأمور الاجتماعية للعملية إذا لزم الأمر.
- 2- الحياد: يفترض أن يكون المدقق محايداً بين الإدارة من جهة والملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى.
- 3- المسؤولية المهنية: هي أبرز معايير التدقيق الاجتماعي، وقد أولتها القوانين الأردنية والتشريعات المقارنة جل اهتمامها وكلفت بها المدقق المالي قبل أن يكون هناك تدقيق اجتماعي، وقامت بسرد الكثير من الأفعال التي يجرم المدقق بالتقصير فيها، وتصنف الآن على أنها من ضمن المسؤوليات المهنية للمدقق الاجتماعي، وحددت عقوبات على مخالفتها، بموجب قانون الشركات وقوانين ضريبة الدخل والسوق المالي، وتعليمات الإفصاح والقوانين الخاصة بالبنوك وشركات التأمين وغيرها، وهو ما يعني وجود إلزام بحق المدقق الأردني بتدقيق بعض القضايا الاجتماعية منذ وقت طويل، مثل منعه من التعامل بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها، أو إفشاء أسرارها والإفصاح عن المخالفات القانونية التي ترتكبها، ومدى قدرتها على الاستمرار سنة كاملة من نهاية السنة الحالية، وعدم مساعدة عميله على التهرب من الضرائب وغيرها.

#### المجموعة الثانية - معايير العمل الميداني:

- 1- معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للتدقيق، وبضمنها جزء مخصص لفحص النواحي والمشروعات الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية (مهنة) التدقيق قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي لعميله، وأن لا يرتكب المدقق أية مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية للمدقق، على أن تقدم جوائز ومنح للمدقق الأكفأ في التدقيق الاجتماعي والأقل في القضايا التي تثار ضده في اتهامات بالتقصير بتدقيق النواحي الاجتماعية لعميله.



2- **فحص نظام الرقابة الداخلية:** يشمل فحص المدقق فهم نظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل، وضرورة تدريب المدقق المالي وإكسابه المهارات اللازمة لممارسة التدقيق الاجتماعي.

3- **الإثبات:** من الضروري للمدقق جمع وسائل الإثبات المناسبة والكافية لتصبح أساساً للرأي الذي سيبيده المدقق الخارجي حول النشاط الاجتماعي للشركة، وستكون وسائل الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل إثبات مادية، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملاك والمجتمع بصفة عامة، وكثرة إجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها، وسيشمل ذلك المصادقات والتأييدات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية، والتزام المدقق بفحصها، والتزامه في عمله بالاشتراطات القانونية المنوطة به.

#### المجموعة الثالثة - معايير التقرير والإفصاح:

فالمدقق ملزم بتقديم تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، ويجب أن يقدم لكل المهتمين - مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع - علاوة على تحديد جهة واحدة محددة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية أو هيئة الأوراق المالية أو جمعية مدققي الحسابات أو الملاك لتتسلم هذا التقرير الاجتماعي وتناقش المدقق في ذلك، وفيما يلي معايير التقرير والإفصاح:

- 1- إن ممارسة المدقق للتدقيق بشكل معتاد وممارسته للفحوص الجوهرية، يغني عن قيام مدقق آخر بالفحوص نفسها، ويجنب العميل ازدواجية الفحص.
- 2- إن المدقق يستطيع إنجاز هذه المهمة بزيادة بسيطة في الأتعاب.
- 3- إن كثيراً من الأنشطة الاقتصادية لها جوانب اجتماعية، وممارسة المدقق للفحوص المالية والاجتماعية معاً يتيح له فرصة أفضل لتقييم الأداء الاجتماعي لعميله.

#### المنهج التطبيقي للتدقيق الاجتماعي:

يعتبر التدقيق الاجتماعي تتابعاً منطقياً ومنظماً لمجموعة من المراحل، يتبع من خلاله المدقق منهجية عمل صارمة وواضحة المعالم تسمح له بتحويل العناصر النوعية إلى عناصر كمية يمكن قياسها لإيجاد تنظيم أكثر فاعلية للمهام والأعمال الموكلة إليه، لأن ذلك يسمح للمدقق بتجميع المعطيات وتحليلها، والتعليق عليها، وتقييمها وتحريز التقرير النهائي الذي يحتوي على التوصيات اللازمة من أجل معالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة.

سوف يستلزم استعمال منهجية صارمة وتقديم التوصيات اللازمة - استعمال تقنيات، ومؤشرات ومرجعيات خاصة، من أجل إيجاد المعايير المستعملة للفرقة بين الظواهر ذات الأهمية الكبرى عن تلك الظواهر التي تعتبر ثانوية حتى تسهل مهمة المدقق في الاستعمال الأمثل للوقت والجهد.

التدقيق عبارة عن أسلوب استنتاجي واستدلالي، وأية منهجية يستعملها المدقق الاجتماعي تنطلق من حوادث واقعية يصدر عليها أحكاماً من خلال التحليل، يعلق عليها ويعطيها تقييماً معيناً يؤدي إلى توصيات.

أما المنهجية فتسمح للمدقق الاجتماعي من وضع مختلف الفرضيات التي تفسر الظاهرة وأسباب المعضلات التي يتم تأكيدها أو نفيها من خلال عمليات التشخيص، وبإعطاء المعلومات والنتائج على شكل منظم ومنطقي، وهناك بعض المحترفين الممارسين للتدقيق الاجتماعي يطلقون على هذه المراحل "مراحل مهمة التدقيق"، ويقسمونها إلى ما يلي: تحديد الهدف الأساسي من المهمة، وتجميع المعلومات اللازمة للمهمة، وتعيين الأفراد الواجب مقابلتهم، وزيارة المقرات والورشات، والتحقق من احترام الإجراءات، ومقارنة ذلك بالمؤشرات والمعايير، وكشف الانحرافات والنقائص، وفي النهاية تحرير تقرير التدقيق وتقديم الاقتراحات والتوصيات (Kaplinsky & Readman, 2001: 12).

### متطلبات تطبيق عملية التدقيق الاجتماعي:

توجد عدة متطلبات لتطبيق عملية التدقيق الاجتماعي، وهي (عبد المجيد، 1992):

- 1- وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يهدف هذا النظام إلى قياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمشروع، وتعتمد جدوى التدقيق هذه على طبيعة القياس المستخدم.
- 2- توافر معايير لجودة الأداء الاجتماعي، يجب أن تكون هناك معايير محددة حتى نستطيع الوصول إلى رأي فني محايد، حيث إنه من الصعب أن تؤكد مدى فعالية الأداء الاجتماعي دون وجود مثل هذه المعايير.
- 3- وجود أشخاص أكفاء للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي، وهناك صفات متعددة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الشخص الذي سيقوم بعملية التدقيق، ومنها:
  - أ- الكفاءة والاستقلال.
  - ب- توافر المعلومات الكافية عن المجالات الاجتماعية التي تساهم فيها الشركة.
  - ج- توافر المعرفة في مجالات شتى، مثل عمل الاجتماع والاقتصاد والهندسة والكيمياء والصحة العامة والتشريعات العمالية والقوانين الخاصة بحماية البيئة.
  - 4- اقتناع الإدارة بأهمية التدقيق الاجتماعي، يجب أن يكون رد فعل الإدارة تجاه التدقيق الاجتماعي إيجابياً، وكذلك الأمر تجاه توجيهات وتوصيات المدقق الاجتماعي، وذلك بالتركيز على المجالات الاجتماعية المهمة أو التي أعطيت اهتماماً غير كافٍ، لأن عدم استجابة إدارة الشركة للتوصيات وقيامها بإنشاء نشاط اجتماعي، قد يؤثر في جهات معينة أو في الجمهور بأكمله (الصعيدي، 1987).

### الأساليب المستخدمة في عمليات التدقيق الاجتماعي:

- 1- **الفحص الفني الميداني:** نظراً لوجود جوانب فنية مرتبطة ببعض الأنشطة الاجتماعية، فقد يتطلب ذلك الاعتماد على دراسات فنية متخصصة، ويمكن للمدقق الاستعانة في ذلك باللجوء إلى خبير، على نفقة العميل (عبد المجيد، 1992).
- 2- **الفحص الحسابي المستندي:** يشير هذا الفحص إلى ضرورة تدقيق الدفاتر والسجلات المتعلقة ببيانات الأنشطة الاجتماعية، وكذلك الدفاتر والسجلات والتقارير الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، للتأكد من صحة البيانات والعمليات

المسجلة فيها من الناحية الحسابية، أما الفحص المستندي فيشير إلى التأكد من وجود مستندات قانونية للعمليات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية (الشرع، 2002: 12).

3- **الجرد العملي:** يتم هذا الإجراء بالنسبة للأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمشروع بقصد التأكد من الوجود الفعلي لتلك الأصول أو الحالة التي كانت عليها في تاريخ إعداد تقرير النشاط الاجتماعي أو التقارير المالية (الحسني، 1996).

#### فوائد ومشكلات التدقيق الاجتماعي:

- تظهر عدة فوائد من قيام الشركات بعملية التدقيق الاجتماعي، وفيما يلي عرض أبرز هذه الفوائد (Abu-Baker, 2000):
- 1- تحسين سمعة الشركات: يتم ذلك من خلال عرض أداء الشركة الاجتماعي، والالتزام بأهدافها الاجتماعية نحو أصحاب المصالح.
  - 2- يزيد من انتباه الإدارة إلى ميول أصحاب المصالح ذوي العلاقة.
  - 3- يؤثر على التغيير التنظيمي الإيجابي: حيث إن المعلومات التي يتم الحصول عليها حول الأداء الاجتماعي يسمح للإدارة باتخاذ إجراءات لتحسينها في المستقبل.
  - 4- زيادة المسؤولية: بحيث يجعل الشركة مسؤولة أمام أصحاب المصالح بشكل أكبر.
- وبالرغم من وجود مثل هذه الفوائد لكن تظهر عدة مشكلات في مجال التدقيق الاجتماعي، أما أبرز هذه المشكلات فهي:
- 1- إن مفهوم التدقيق الاجتماعي لم يبلغ مستوى الاتساق والتوافق على الرغم من حقيقة أهميته.
  - 2- لا يوجد تعريف موحد للأنشطة الاجتماعية.
  - 3- أن بعض الشركات تدمج التقارير الاجتماعية مع القوائم الإضافية للشركة.
  - 4- لا يوجد شكل ثابت لعرض التقارير الاجتماعية.
  - 5- لا يوجد إلزام قانوني يلزم الشركات بتدقيق المسؤولية الاجتماعية.

#### التشريعات الأردنية:

أظهر قانون الشركات الأردني رقم (22) لعام 1997 مفهوم المحاسبة الاجتماعية، حيث ألزم المحاسب بمجموعة من المواد التشريعية بعمليات القياس والإفصاح وكشف الأخطاء المرتبطة بشكل أساسي بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي (التشريعات الأردنية):

- 1- جاءت المادة (1/195) لتلزم مدقق الحسابات بأن يظهر في تقريره لمجلس الإدارة حصوله على المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية، فحاجة المحاسب للمعلومات والبيانات اللازمة ضرورية لتكون عملية قياس التكاليف الاجتماعية دقيقة وصحيحة.
- 2- جاءت المادة رقم (200) تأكيداً على ما سبق، حيث تلزم هذه المادة مدقق الحسابات أن يبلغ وبشكل خطي رئيس مجلس الإدارة والمراقب في حالة إطلاعه على أية مخالفة ارتكبتها الشركة وتؤثر بشكل سلبي عليها، ولذلك على مدقق الحسابات الكشف عن عدم قيام الشركة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة.

3- جاء في المادة رقم (6/ب/20) و(18) و(16) إلزام مجلس الإدارة بأن يحتوي تقريرها المالي السنوي على بيان التبرعات والمنح التي تقدمها الشركة وإظهار الهيكل التنظيمي للشركة وعدد الموظفين ومؤهلاتهم وبرامج التدريب والتأهيل التي تقوم بها، ومدى مساهمة الشركة في خدمة البيئة، حيث إن كل هذه المواد تلزم الشركة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وهذا ما يبين الدور الأساسي الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في خدمة المجتمع.

4- أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة على أسلوب الاستبانة التي تعد إحدى الأدوات العلمية التي تقوم على جمع المعلومات والبيانات اللازمة. وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين، الأول خاص ببيانات ومعلومات عن المستجيبين، والجزء الثاني خاص بالفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في بناء الاستبانة، حيث يضم خمسة مستويات بوزن نسبي لدرجات الموافقة والتي كانت على النحو التالي: (5) لدرجة الاستجابة موافق بشدة، (4) لدرجة موافق، (3) لدرجة محايد، (2) لدرجة غير موافق، (1) لدرجة غير موافق بشدة.

#### صدق أداة الدراسة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المتخصصين لتحكيمها بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وشمولها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وقد تم الأخذ بالملاحظات التي توافقت آراء المحكمين حولها. وقد تم احتساب معامل الاتفاق بين المحكمين على فقرات الاستبانة حيث بلغ (85%).

#### اختبار الثبات:

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على البيانات نفسها عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة (Sekaran, 2006)، واختبار ثبات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للتحقق من ذلك، وقد تبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ (0.925) وهي نسبة جيدة لكونها أعلى من النسبة المعيارية وهي (60%).

#### الأدوات الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المعالجات الإحصائية الملائمة للتحليل، وهي البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات، مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة متوسط الحسابات الخاصة بكل سؤال على حدة، ولجميع الأسئلة الخاصة بالفرضية، كذلك تم استخدام اختبار (T-test) لاختبار فرضيات الدراسة. وتم استخدام ألفا كرونباخ لمعرفة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

#### تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1- وصف خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (1)  
خصائص عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة %
<b>المؤهل العلمي:</b>		
- دبلوم	-	-
- بكالوريوس	54	60
- ماجستير	27	30
- دكتوراه	9	10
<b>التخصص:</b>		
- محاسبة	63	70
- إدارة أعمال	14	15.56
- تمويل ومصارف	9	10
- اقتصاد	4	4.44
<b>الخبرة:</b>		
- أقل من 5 سنوات	14	15.56
- من 5-10 سنوات	45	50.0
- من 10 - 15 سنة	20	22.22
- من 15 سنة فأكثر	11	12.22

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغت النسبة 60% يليها حملة الماجستير بنسبة 30% ثم الدكتوراه بنسبة 10%، ولا يوجد حملة شهادة أقل من بكالوريوس؛ مما يعني وجود مؤهل علمي يمكن العينة من الإجابة عن أسئلة الاستبانة بصورة أفضل. أما فيما يتعلق بالتخصص فنلاحظ أن غالبية عينة الدراسة هم حملة شهادة المحاسبة، حيث بلغت النسبة 70% يليها إدارة الأعمال بنسبة 15.56%، ثم التمويل والمصارف بنسبة 10%، وأخيراً الاقتصاد بنسبة 4.44%، وهذا يدل على أن غالبية من يمارسون التدقيق يحملون شهادة المحاسبة ويكونون على دراية أكبر من غيرهم في مجالات التدقيق وتطوراتها. أما فيما يتعلق بالخبرة فنلاحظ أن غالبية عينة الدراسة خبراتهم بين (5-10 سنوات) بنسبة 50%، يليها من خبراتهم (10-15 سنة) بنسبة 22.22%، ثم من خبرتهم أقل من (5 سنوات) بنسبة بلغت 15.56%، ومن تزيد خبرتهم عن (15 سنة) بلغت نسبتهم 12.22%. مما سبق نجد أن غالبية عينة الدراسة لديها الخبرة الكافية للإجابة عن فقرات الاستبانة بصورة دقيقة.

## 2- عرض البيانات واختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال العاملين) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يوضح الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الأهمية لتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين من قبل مدققي الحسابات الأردنيين.

جدول رقم (2)  
تدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال العاملين)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية
1	تقوم بتدقيق تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل والمسكن والمواصلات المناسبة للعاملين.	4.13	0.91	82.6
2	تقوم بتدقيق توفير شروط السلامة العامة للعاملين لدى الشركة.	3.81	0.86	76.2
3	تقوم بتدقيق تكاليف الحوافز المقدمة للعاملين المتوقعين لدى العميل.	3.78	0.88	75.6
4	تقوم بتدقيق تكاليف تعيين العاملين ذوي الاحتياجات الخاصة لدى العميل.	3.77	0.97	75.4
5	تقوم بتدقيق تكاليف التأمين الصحي للعاملين.	3.59	0.99	71.8
6	تقوم بتدقيق تكاليف إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين.	3.56	1.10	71.2
7	تقوم بتدقيق تكاليف تشغيل الأقليات الراغبين في العمل لدى العميل.	3.54	1.03	70.8
	<b>المجموع</b>	<b>3.74</b>	<b>0.96</b>	<b>74.8</b>

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الأسئلة وال فقرات لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، كذلك نلاحظ أن أكبر متوسط حسابي كان للعبارة رقم (1)، حيث بلغ (4.13)، مما يعني أن المدقق يقوم بتدقيق تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل والمسكن والمواصلات المناسبة للعاملين، وكذلك نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للعبارات بلغ (3.74) أكبر من متوسط أداة الدراسة (3) والانحراف المعياري بلغ (0.96) والذي يدل على عدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة. مما سبق نجد أن هناك التزاماً من قبل مدقي الحسابات بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية وبدرجة متوسطة.

جدول رقم (3)  
اختبار T-test للفرضية الأولى

نتيجة الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نص الفرضية
قبول	16.644	2.326	0.000	يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة تبلغ 16.644 وهي أكبر من (T) الجدولية والبالغة 2.326، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية، وترفض العدمية إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية، فإنه وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: "يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

**الفرضية الثانية:** يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال العوامل البيئية) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجراءات التدقيق التي يقوم بها مدققو الحسابات الأردنيون للأداء الاجتماعي (في مجال البيئة) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (4)  
تدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال البيئة)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية
1	تقوم بتدقيق معالجة أضرار البيئة الناتجة عن عمل منشأة العميل.	3.25	1.02	65.5
2	تقوم بتدقيق معالجة المنشأة للتلوث الناتج عنها بسبب اهتمامها بسمعتها على المدى الطويل.	3.74	1.02	74.8
3	تقوم بتدقيق احتفاظ المنشأة بنظام المعلومات الذي يبين تكلفة الأضرار البيئية.	3.71	1.00	74.2
4	تقوم بتدقيق تكلفة الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي.	3.66	1.01	73.2
5	تقوم بتدقيق تكاليف التجميل وتشجير المنطقة المحيطة بالمنشأة للحفاظ على البيئة.	3.61	0.96	72.2
6	تقوم بتدقيق تكاليف المشاركات في برامج حماية البيئة وعمل البحوث.	3.52	0.99	70.4
7	تقوم بتدقيق التكاليف البيئية المستقبلية المحتملة الناتجة عن عمل منشأة العميل.	3.49	0.99	69.4
8	تقوم بتدقيق تكاليف تدوير مخرجات الإنتاج والمواد لتقليل الضرر البيئي.	3.81	0.95	76.2
9	تقوم بتدقيق تكاليف نشر التقارير البيئية الدورية لمنشأة العميل.	3.74	1.02	74.8
10	تقوم بتدقيق تكاليف استخدام خبراء البيئة في منشأة العميل.	3.71	1.00	74.2
	<b>المجموع</b>	<b>3.62</b>	<b>0.99</b>	<b>72.44</b>

البيئية قد تراوحت بين (3.25) و(3.81)، وبأهمية نسبية تراوحت بين (65.5%-76.2%) وكذلك بانحراف معياري تراوح بين (0.95-1.02). كذلك بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (3.62)، وبأهمية نسبية بلغت 72.44%، وهذا يعني أن هناك تدقيقاً للأداء الاجتماعي في مجال العوامل البيئية وبمستوى متوسط. نلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (2) والفقرة رقم (9) حصلت على أعلى أهمية نسبية، وهي تدقيق معالجة التلوث الناتج عن المنشأة بسبب اهتمامها بسمعتها المستقبلية، كذلك تدقيق تكاليف نشر التقارير البيئية الدورية لمنشأة العميل، لكن الفقرة رقم (1) حازت على أقل مستوى أهمية وهي تدقيق معالجة أضرار البيئة الناتجة عن عمل منشأة العميل.

جدول رقم (5)  
اختبار (T-test) لفرضية الدراسة الثانية

نتيجة الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نص الفرضية
قبول	16.462	2.326	0.000	يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال البيئة) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة 16.462 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326، وبما أن قاعدة القرار تقبل الفرضية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية، لذلك يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه: "يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال البيئة) في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

**الفرضية الثالثة:** يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

## مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي...

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الأهمية لفقرات الفرضية الثالثة.

### جدول رقم (6)

تدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية
1	تقوم بتدقيق الأخطار البيئية ذات العلاقة بمنتجات وخدمات المنشأة.	3.66	1.01	73.2
2	تقوم بتدقيق تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل الزبائن حول تحسين جودة المنتج.	3.61	0.96	72.2
3	تقوم بتدقيق تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة.	3.52	0.99	70.4
4	تقوم بتدقيق التكاليف التي تدفع في سبيل الالتزام بمعايير الجودة.	3.49	0.99	69.4
5	تقوم بتدقيق تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة والتي تخص المنتج.	3.47	0.99	69.4
6	تقوم بتدقيق التكاليف التي تتكبدها المنشأة في سبيل تلبية مطالبات جمعيات حماية المستهلك.	3.81	0.95	76.2
7	تقوم بتدقيق أي تكاليف إضافية تدفعها المنشأة لمواءمتها بين جودة المنتج والريح.	3.71	1.05	74.2
	<b>المجموع</b>	<b>3.61</b>	<b>0.99</b>	<b>72.1</b>

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات تتراوح بين 3.47 و3.81، وأن الانحراف المعياري يتراوح بين 0.95 و1.05، وكذلك نسبة الأهمية تتراوح بين 69.4 و74.2. كذلك نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات بلغ 3.61، ونسبة الأهمية بلغت 72.1، وهذا يعني أن المدقق يقوم بتدقيق الأنشطة المرتبطة بجودة المنتج وحماية المستهلك وبمستوى متوسط. نلاحظ من الجدول السابق أن تدقيق التكاليف التي تتكبدها المنشأة في سبيل تلبية مطالبات جمعيات حماية المستهلك حصلت على أعلى متوسط حسابي، حيث بلغت 3.81، وأن تدقيق تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة حصلت على أقل متوسط حسابي، حيث بلغ 3.47.

### جدول رقم (7)

نتائج اختبار (T-test) لفرضية الدراسة الثالثة

نتيجة الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نص الفرضية
قبول	22.685	2.326	0.000	يقوم مدققي الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك) في الشركات المساهمة العامة الأردنية

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة = 22.685 أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 2.326. وبما أن قاعدة القرار تقبل الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "يقوم مدققي الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك) في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

**الفرضية الرابعة:** يقوم مدققي الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال خدمة المجتمع المحلي) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الأهمية لفقرات الفرضية الرابعة.



جدول رقم (8)  
تدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال خدمة المجتمع المحلي)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأهمية
1	تقوم بتدقيق تكاليف أية مساهمات أو تبرعات لصالح المجتمع المحلي.	3.25	1.07	65.0
2	تقوم بتدقيق أي دعم مادي لإقامة المناسبات الدينية والوطنية التي تقام في المجتمع المحلي.	3.22	1.07	64.4
3	تقوم بتدقيق التكاليف الناتجة عن المساهمة في إنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	3.20	1.13	64.0
4	تقوم بتدقيق الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.	3.01	1.23	60.2
5	تقوم بتدقيق تكاليف الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة.	2.94	1.19	58.8
6	تقوم بتدقيق التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة اختيار البديل الأكثر فائدة والأقل ضرراً على المجتمع المحلي.	2.68	1.20	53.6
7	تقوم بتدقيق تكاليف التمويل المقدمة لمنشآت تقام في المجتمع المحلي.	3.68	0.90	73.6
	<b>المجموع</b>	<b>3.14</b>	<b>1.11</b>	<b>62.8</b>

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للفقرات تتراوح بين 2.68 و 3.68 ونسبة الأهمية تراوحت بين 53.8% و 73.6%، كذلك نجد أن المتوسط الحسابي العام للفقرات بلغ 3.14 وهذا يدل على قيام المدقق بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي وبمستوى منخفض. فيما يتعلق بأكثر الفقرات تطبيقاً فقد جاءت الفقرة رقم (7) بالدرجة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.68، وهذا يدل على قيام مدقق الحسابات بتدقيق تكاليف التمويل المقدمة لمنشآت تقام في المجتمع المحلي وبانحراف معياري قدره 0.90، مما يعني عدم وجود تشتت في إجابات أفراد العينة، لكن أقل الفقرات تطبيقاً رقم (6) وهي تدقيق التكاليف التي تتحملها المنشأة نتيجة اختيار البديل الأكثر فائدة والأقل ضرراً للمجتمع المحلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.68 وبانحراف معياري قدره 1.20.

جدول رقم (9)  
نتائج اختبار (T-test) لفرضية الدراسة الرابعة

نتيجة الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.	نص الفرضية
قبول	22.329	2.326	0.000	يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال خدمة المجتمع) في الشركات المساهمة العامة الأردنية

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) الجدولية تساوي (2.326)، وبما أن قاعدة القرار تقبل الفرضية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: "يقوم مدققو الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال خدمة المجتمع) في الشركات المساهمة العامة الأردني".

### النتائج:

- بناءً على التحليل العملي واختبار الفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- 1- إن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات الأردنيين لتدقيق الأداء الاجتماعي (في مجال العاملين) في الشركات المساهمة العامة الأردنية بدرجة متوسطة، خاصة تدقيق تكاليف تهيئة وتوفير المسكن والمواصلات للعاملين، كذلك توفير شروط السلامة العامة.
  - 2- يوجد التزام من قبل مدققي الحسابات الأردنيين في تدقيق التكاليف البيئية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بدرجة متوسطة، خاصة تدقيق تكاليف تدوير مخرجات الإنتاج والمواد لتقليل الضرر البيئي.
  - 3- هناك التزام من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال جودة المنتج وحماية المستهلك بدرجة متوسطة، وقد كان تدقيق تكاليف تلبية طلبات جمعيات حماية المستهلك الأكثر اهتماماً من قبل المدققين.
  - 4- يقوم مدققي الحسابات الأردنيون بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي، ولكن بدرجة منخفضة، حيث إنه لا يوجد اهتمام كافٍ بتدقيق تكاليف الدورات التدريبية وتدريب تكاليف اختيار البديل الأفضل للمنشأة والأقل ضرراً.

### التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:
- 1- زيادة الاهتمام بالإجراءات التدقيقية من قبل مدققي الحسابات الأردنيين للأداء الاجتماعي في الشركات الأردنية بشكل عام.
  - 2- إفصاح مدققي الحسابات في تقاريرهم عن الشركات غير الملتزمة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي أو التسبب في أضرار بيئية.
  - 3- زيادة اهتمام مدققي الحسابات بتدقيق تكاليف خدمة المجتمع المحلي.
  - 4- توعية المستثمرين بأهمية تدقيق الأداء الاجتماعي وما يعود به بالنفع عليهم وعلى المجتمع المحلي والجهات الأخرى.
  - 5- قيام الجهات الحكومية بعقد الدورات اللازمة لتوعية المدققين بأهمية التدقيق الاجتماعي وإلزام الشركات بذلك.

## المراجع

### أولاً- المراجع باللغة العربية:

- التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني. [www.lob.gov.jo/ui/law](http://www.lob.gov.jo/ui/law).
- الحسني، صادق.(2003). "تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشآت في ضوء معايير المراجعة الدولية والأمريكية"، *مجلة الإداري*، ع 93.
- الحسني، صادق.(1996). "دراسة مقبلة في المراجعة نحو إطار للمراجعة الاجتماعية"، *مجلة البصائر*، جامعة البتراء، مج1، ع 1.
- سعادة، يوسف؛ وصالح العقدة. *مدى إدراك مدققي الحسابات الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي*. بحث منشور على الموقع الإلكتروني التابع لدليل المحاسبين. [www.ips-dir.com/forum/forum\\_posts.asp?TID=2807](http://www.ips-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=2807)
- الشليل، سيف عبيد أرحيل.(2009). نموذج مقترح لمعالجة معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الشرع، مجيد جاسم. (2002). *المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- الصلاحات، تيسير كامل نجيب.(2006). مدى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين للتدقيق الاجتماعي. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- عبد المجيد، توفيق محمد؛ و محمود محمد.(1992). *المشكلات المعاصرة في المراجعة: التأهيل العلمي والممارسة العملية*. القاهرة: مكتبة الشباب.
- علام، محمد نبيل. (1991). "حدود المسؤولية الاجتماعية"، *مجلة الإدارة العامة*. العدد 72، السنة 31، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الغالبي، طاهر؛ و صالح العامر.(2007). *الإدارة والأعمال*.، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

### ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abu-Baker, Nafez. (2000). *Corporate Social Reporting and Disclosure Practice in Jordan: An Empirical Investigation*. Vol. 27, No.1.
- Ariche, B. Curroll. (1991). *The Pyramid of Corporate Social Responsibility toward the Moral Management of Organization Stakeholders*. Business Horizon, Indiana University, USA.
- Bradford, Kevin; Gregory Gundalach. (2003). *Safeguarding Against the Diversion of Harmful Products*. Boston University, USA.
- Kaplinsky, Raphae and Jeff Readman. (2001). *Integrating Small Businesses in Global Value Chains towards Partnerships for Development*. UNIDO, Vienna.
- Muljono, Pudji. (2008). "Social Audit and its Relevance to Audit the Social Performance of the Organization", *The Accounting Review*, Vol.13, No.4.
- [www.UNIDO.org/userfiles/Puffk/partnerships02.pdf](http://www.UNIDO.org/userfiles/Puffk/partnerships02.pdf)
- Zadek, Simon. (2000). *Doing Good by Doing Well: Making the Business Case for Corporate Citizenship*. The Conference Board, New York, USA.
- Zhan, J. and S. Gao. (2006). Stakeholder Engagement, Social Auditing and Corporate Sustainability. *Business Presses Management Journal*, Vol.12, No. 6.

**The Extent Adherence of Jordanian Auditors  
To Audit Social Performance  
Of Jordanian Shareholding Companies**

**Dr. Ahmad M. Al-Omari**

Associate Professor

**Dr. Mona Almwalla**

Associate Professor

Department of Accounting  
Al Al-Bayt University  
Hashemite Kingdom of Jordan

**ABSTRACT**

This study aimed to state the extent of Jordanian auditors' commitment in auditing the social performance in the Jordanian public shareholding companies in the area of personnel, product quality, consumer protection, environment and community service.

The questionnaire has been prepared for this purpose and distributed to a sample of (90) Jordanian Auditors. The results were analyzed by using statistical program Spss.

The study concluded that there is a commitment by the Jordanian auditors in auditing the social performance in an average degree in the area of workers, environmental cost, product quality, and consumer protection, but the Auditors obligation when auditing the social performance in the field of community service was not enough.

The study recommended that the Auditors must increase their attention to audit the social performance in the field of community service, as well as the auditors should disclose the cases of non-compliance by the companies to disclose social performance or companies that causing harm to the environment.